SINAI
Foundation for Human Rights

النشـــرة الأسبوعيـــة

الأسبوع الرابع من شهر نوفمبر

تقرير يوثق انتهاكات قوات الأمن المصرية
و مسلحي داعش في شمال سيناء

النشرة الأسبوعية
الأسبوع الرابع من شهر نوفمبر

تغطي هذه النشرة الأحداث التي جرت في شمال سيناء بالأسبوع الرابع من شهر نوفمبر، والتي تمكن فريق المؤسسة من رصدها وتوثيقها بشكل ميداني.

الملخص:

خلال رصدها الدوري للانتهاكات التي ترتكبها أطراف النزاع في محافظة شمال سيناء، وثقت مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان انتهاكين للأسبوع الرابع من شهر نوفمبر، تم تسجيلهما في حق السلطات وقوات إنفاذ القانون المصرية.

حيث رُصد الانتهاك الأول في قرية "الروضة" التابعة لمركز "بئر العبد" تزامناً مع الذكرى السنوية الثالثة لمجزرة مسجد "الروضة"، الذي راح ضحيته 335 من المدنيين هناك، حيث تعمد القوات الأمنية على التستر بالأعيان المدنية، إضافة إلى انتهاجها سلوكيات تضيّق على السكان حياتهم، وقد وثقت مؤسسة سيناء هذه الأحوال على لسان اثنين من سكان القرية.

أما عن الانتهاك الثاني فقد تتبع فريق المؤسسة تفاصيل إصابة طفلة بعد إطلاق نار عشوائي في قرية "الشلاق" التابعة لمركز "الشيخ زويد"، نقلت على إثرها إلى مستشفى "العريش" من أجل استخراج الطلقة التي استقرت في منطقة الصدر.

وتابعت فرق المؤسسة مع 3 من السكان المحليين في القرية، الحالة الصحية للطفلة المصابة، وكذلك الوضع الأمني في المنطقة والذي تسبب بتلك الإصابة.

تفاصيل الانتهاكات:

انتهاكات السلطات وقوات إنفاذ القانون المصرية

1 - التستر بالأعيان المدنية في مسجد قرية "الروضة" في "بئر العبد"

2020.11.25

استذكر الأهالي في محافظة سيناء خلال الأسبوع الأخير من نوفمبر، مذبحة مسجد قرية "الروضة" التابعة لمركز مدينة "بئر العبد"، التي حصلت بعد هجوم دموي بحق المصلين عقب صلاة الجمعة، يوم 24 نوفمبر عام 2017، وراح ضحيتها 335 مدني وعشرات المصابين، والتي حدثت بعد أن أقدم مسلحون على إطلاق الرصاص على جموع المصلين في صلاة الجمعة، لتصبح هذه الحادثة هي الأضخم والأكثر دموية في تاريخ مصر الحديث.

أحد السكان المحليين بقرية الروضة والذي يبلغ من العمر 41 عاماً، ذكر في شهادته لفريق المؤسسة: " بعد ثلاث سنوات من المذبحة، صرنا في طي النسيان، ولا أحد صار يتذكر مأساتنا او يقدم لنا أي دعم سواء من الحكومة أو رجال الأعمال، رغم وجود عشرات الأسر بدون عائل أو مصدر رزق بسبب مقتل أحد أقاربهم في المذبحة.

مرت الذكرى الثالثة على القرية بدون أي حديث عنها، الكارثة ان حياتنا كمان صارت صعبة، رغم أن عدد أهالي القرية قليل جداً، وكلنا معروفين لقوات الجيش، إلا أن الأهالي يتم التشديد عليهم من قوات الجيش المسؤولة عن حماية القرية في بعض العادات الاجتماعية المتعارف عليها، مثل منعنا من اللقاء في جماعات والجلوس بالقرب من المسجد أو زاوية القرية لإقامة شعائرنا الصوفية التعبدية ، معتبراً أن ممارساتها التعسفية و كثافة إطلاق النيران التحذيرية على مدار اليوم تسببت بشيوع جو من الرعب والقلق.

هذه الممارسات دفعت المواطنين للامتناع عن أداء الصلاة في المسجد، مقتصرين على قضائها في أماكن سكناهم، وتجنّب التجمعات واللقاءات في زاوية القرية أوأمام مسجد القرية.

وحول الإجراءات التي تعتمدها القوات الأمنية في تعاملها مع أهالي القرية، التقينا بشاهد ثاني من السكان المحليين، والذي قال متعجباً: "احنا مش عارفين بيحموا مين بالضبط، هل بيحموا أنفسهم ولا القرية! ، ليش تاركين جنوب القرية دون تأمين و قاعدين في وسط الأهالي وسط القرية، بنقول لهم

خطر المسلحين يأتي من جنوب القرية مش من وسطها، لكن كلامنا لا يعجبهم و ينهرون من يقدم لهم النصيحة".

ويضيف الشاهد أن أطفال القرية بحاجة إلى الدعم النفسي والمعنوي من أجل أن يتجاوزوا التفاصيل المؤلمة والخوف الذي يلازمهم، خصوصاً أسر الضحايا الذي سقطوا في مذبحة مسجد القرية.

من جانب آخر، فالقوات الأمنية تقوم بالتوسل والتستر في الأعيان المدنية، إذ يحتل عناصر منها زاوية القرية، وهي مكان بجوار المسجد يقيم فيه المتصوفة شعائرهم التعبدية، متخذةً منها مكاناً للمبيت والسكن. تدفع إجراءات التستر بالأعيان المدنية ونشر النقاط العسكرية وسط المناطق السكنية واستخدام الممتلكات المدنية في الصراع المسلح إلى تحويلها إلى أهداف عسكرية، مما يعرضها إلى خطر استهدافها بالهجمات وتدميرها التام أو الجزئي أو الاستيلاء عليها وتعطيلها بما ينافي القانون الدولي الإنساني الذي أفرد حماية خاصة لها وأوجب على أطراف النزاع منع استغلالها في أوجه تؤدي إلى الضرر بها، وقد أكدت على ذلك المادة 52 من الملحق الأول الإضافي إلى اتفاقيات جنيف 1977.

2 - إطلاق نار عشوائي أفضى إلى إصابة طفلة في مركز "الشيخ زويد"

2020.11.28

وثق فريق مؤسسة سيناء لحقوق الإنسان، إصابة طفلة تبلغ من العمر 12 عاماً، وتدعى "فاطمة حسن سلمي سواركة"، أصيبت بمنطقة الصدر بعيار ناري، بعد إطلاق نار عشوائي في مدينة "الشيخ زويد"، صدر من الكمائن الأمنية، وجرى نقل الطفلة إلى مستشفى العريش العام، واستخرجت الطلقة من جسمها ثم أودعت في العناية المركزة.

وحول التهديدات التي يتعرض لها المواطنون جراء إطلاق النار العشوائي، أبلغ أحد سكان قرية "الشلاق"، باحثي مؤسسة سيناء، بوجود 4 كمائن ثابتة في القرية، للجيش والقوات الأمنية، إضافة إلى الارتكازات المتنقلة، والتي تعتمد جميعها إطلاق النار بشكل عشوائي، في عمليات التمشيط كما يطلق عليها في عُرف القوات الأمنية.

تقع القرية على الطريق الدولي، الذي يحاذيها من طرفها الجنوبي والشمالي، حيث يفيد شاهد العيان بأن على القوات الأمنية، في حال إطلاق الرصاص الاحترازي، توجيه النار جنوباً باتجاه الظهير الصحراوي للقرية، وهذا ما لا يلتزم به الجنود الذين يطلقون الرصاص في كل الاتجاهات، وهو ما يعرض حياة

سكان القرية للخطر، والذي تسبب في سقوط ضحايا ومصابون جراء الإطلاقات العشوائية خلال الفترات السابقة.

ويضيف شاهد العيان أن "الكمائن موجودة وسط بيوت الأهالي، وفي مدرسة الشلاق الإبتدائية، وفي مسجد القرية، وتطلق النار من دون سبب مفهوم بدون وجود مسلحين او اشتباكات، وهو ما حدث يوم إصابة "فاطمة" حيث لم يحدث أي اشتباكات بين الجيش ومسلحين، ولم أشاهد أي تحرك للمسلحين في المنطقة، كانت القرية هادئة تماماً هذا اليوم، إلا من رصاص الكمائن المعتاد من أجل التأمين، للأسف هذه المرة أصاب "فاطمة" ولا نعرف من التالي.

و أضاف: "يجب أن يتوقف إطلاق الرصاص العشوائي، حياتنا تحولت الى جحيم، كثيراً ما يصيب الرصاص أسلاك الكهرباء، وتبقى القرية بدون كهرباء بسبب عدم إصلاح الأضرار، كما أن الرصاص يصيب الجدران والنوافذ، أطفالنا ما بيعرفوا يناموا".

أحد السكان المحليين من "الشيخ زويد"، ذكر لنا أن الرصاص العشوائي من أكبر الأخطار المباشرة على السكان في المدينة، نظراً للعدد الكبير من الكمائن الأمنية وآليات الجيش، الأمر الذي يجعل إطلاقها للرصاص الكثيف في كل الاتجاهات، السكان رهائن لخطر الإصابة في أي وقت.

تعد الإصابات الناتجة عن إطلاقات النار العشوائية مجهولة المصدر متكررة الوقوع في شمالي سيناء، حيث خلفت تلك الهجمات المجهولة أو المنسوبة إلى عناصر تنظيم ولاية سيناء المتطرف، ضحايا من المدنيين تجاوز عددهم 1004، كما أصيب 2500 مدنيا خلال 6 سنوات، حسبما صرح به اللواء "محمد عبد الفضيل شوشة" محافظ شمال سيناء، في أحد البرامج التلفزيونية شهر أكتوبر الماضي.

من الشائع في سيناء وقوع ضحايا جراء إطلاقات النار العشوائية التي يكون مصدرها قوات الأمن، وتقيّدها الجهات الإدارية والسلطات الأمنية في تقاريرها أن المتسبب بها مجهول، مما يضيّع حقوق الضحايا و يعيقهم عن المساءلة والمحاسبة القانونية بحق الجاني.

تحظر التشريعات والأعراف الدولية الناظمة لسلوك أطراف النزاع استخدام الأسلحة ذات الاستهداف العشوائي التي من شأنها عدم التمييز بين المدنيين والمقاتلين. ويقع على أطراف النزاع واجب التمييز في جميع الأوقات بين الأشخاص الذين يشاركون في الأعمال العدائية والسكان المدنيين. وكانت محكمة العدل الدولية قد أقرت في رأيها الاستشاري في 8 يوليو 1996 بأن "مبدأ التمييز" تجاه الأهداف هو مبدأ "قطعي" في القانون الدولي العرفي.

خارطة شبه جزيرة سيناء

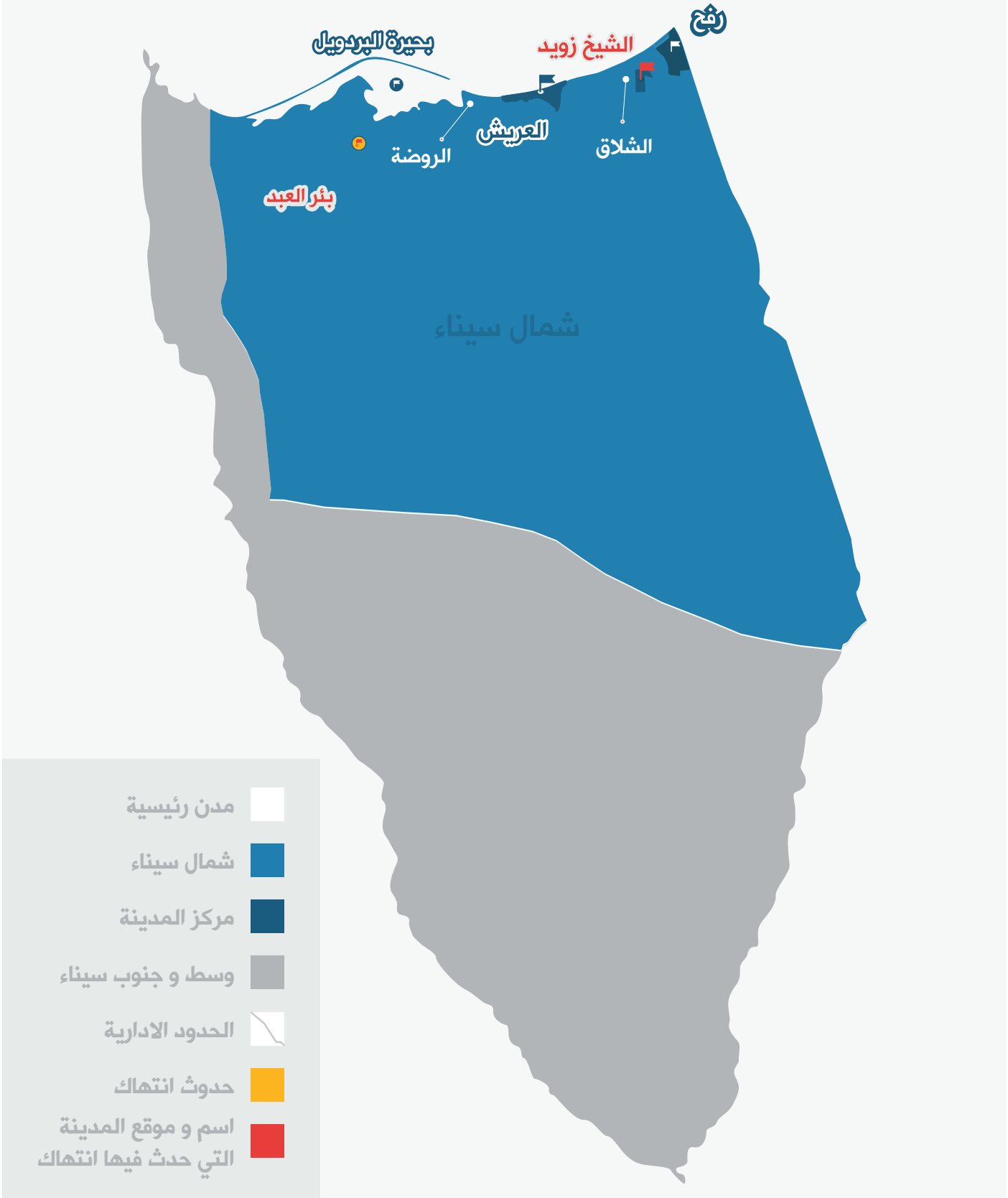

جميع الحقوق محفوظة
لمؤسسة سيناء لحقوق الإنسان